الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

29 **ديسمبر** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الأنظمة الأربعة ستحقق نقلة نوعية كبرى في منظومة التشريعات العدلية

ولي العهد: نظام الإثبات أول مشروعات الأنظمة الأربعة صدوراً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 جماد أول 1443هـ - 29 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1926570

صرّح صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله - بمناسبة موافقة مجلس الوزراء على نظام الإثبات بعد استكمال الإجراءات النظامية لدراسته في مجلس الشورى وفقاً لما يقضي به نظامه، أن نظام الإثبات أول مشروعات الأنظمة الأربعة صدوراً والتي جرى الإعلان عنها سابقاً (والثلاثة الأخرى هي: مشروع نظام الأحوال الشخصية، ومشروع نظام المعاملات المدنية، ومشروع النظام الجزائي للعقوبات التعزيرية)، وسيلي نظام الإثبات صدور نظام الأحوال الشخصية خلال الربع الأول من العام (2022م)، ومن ثمّ سيصدر النظامان الآخران، وذلك بعد الانتهاء من دراسة مشروعاتها بحسب الإجراءات النظامية التي رسمها النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام مجلس الوزراء، مشيراً سموه إلى أنها ستحقق نقلة نوعية كبرى في منظومة التشريعات العدلية وترسخ مبادئ مؤسسة على مرجعيات ثابتة في العمل القضائي.

ركائز أساسية في تحقيق الشفافية والعدالة وترسخ مبادئ مؤسسة على مرجعيات ثابتة

ورفع سمو ولي العهد شكره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله - على دعمه الدائم لعملية تطوير المنظومة التشريعية في المملكة العربية السعودية؛ بما يسهم في رفع جودتها وتعزيز أداء الأجهزة العدلية بالنظر إلى أن هذه الأنظمة ركائز أساسية في تحقيق الشفافية والعدالة.

وأوضح سموه أنه روعي في نظام الإثبات، تلبية متطلبات مستجدات الحياة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتقنية، ومواكبة التطورات الحاصلة في العصر الحاضر، وذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والتزامات المملكة الدولية، مع الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في قوانين الإثبات المعمول بها على مستوى دول العالم ودول المنطقة، ولاسيما القوانين حديثة الصدور، إضافة إلى الإسهام في تعزيز العدالة لحماية المجتمع والأفراد والحقوق والممتلكات.

شوريّون: الحفاظ على نسبة 25 ٪ من القياديين غير السعوديين لنقل خبراتهم للشباب

التصويت يحسم إلزام الشركات بتوطين 75 ٪ من وظائفها القيادية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 جماد أول 1443هـ - 29 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1926574

أجل مجلس الشورى، الأربعاء الماضي، حسم مقترح تعديل الفقرة الثانية من المادة 26 في نظام العمل إلى جلسة مقبلة، وحسب مصادر "الرياض" رفضت لجنة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المقترح الذي يستهدف تحديد نسبة السعوديين في منشآت القطاع الخاص، والتركيز على توطين القيادات بنسبة 75 %، وقدمت مبرراتها للمجلس ليحسم التصويت قبول المقترح أو رفضه.

ويسعى المقترح للتصدي لاستحواذ العمالة الوافدة على نسبة كبيرة من المناصب العليا والوظائف القيادية في القطاع الخاص استحواذا شبه كامل في بعض القطاعات المحورية في الاقتصاد السعودي وهو ما يمثل تهديدا حقيقياً لبرامج ومبادرات التوطين -حسب مبررات تقديم المقترح-، ويؤثر ذلك في بقاء واستمرار العاملين السعوديين في العمل وبالتالي تنقلهم من عمل إلى آخر وهذا لن يؤدي على المدى القريب أو البعيد لاكتساب الشباب السعودي لخبرات وظيفية في مجال معين يمكن من خلاله ترقيهم لمناصب أفضل في المنشأة.

ويستمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الموارد البشرية وأسباب رفضها للتعديل بعد أن درست باستفاضة مقترح قدمه الأعضاء محمد الجرباء وفيصل الفاضل وغازي بن زقر والعضو السابق عبدالله الخالدي لتعديل الفقرة الثانية من المادة 26 من نظام العمل المقدم.

وجاء في تقرير الأعضاء أن توطين القيادات اليوم بات أمراً ملحاً في ظل توفر عدد كبير من السعوديين من حملة الشهادات الجامعية والشهادات العليا وفي تخصصات مختلفة من المبتعثين العائدين إلى البلاد، وكذلك من خريجي الجامعات السعودية الراغبين في العمل بجدية وبناء قدراتهم على القيادة والإدارة وهم جميعاً بحاجة إلى فتح الآفاق لهم ووضع مسارات مهنية لهم وبجدية ليتسلموا زمام قيادة تلك المؤسسات والمنشآت في القطاع الخاص وهذا لن يتحقق إلا من خلال وضع أنظمة تنص صراحة على إلزامية توطين الوظائف القيادية في القطاع الخاص.وجاء في ثنايا التقرير الإشارة إلى أن شريحة لا يستهان بها من الشباب السعودي أثبتت تميزاً على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لاسيما تلكم التي أعطيت فرص حقيقة للتدريب والتأهيل واكتساب الخبرات داخل شركات سعودية وعالمية وعملاقة مشهود لهم على قدراتهم المؤسسية الجبارة في صقل المواهب والخبرات وتوفير مسارات حقيقة وواضحة للترقيات والتدرج الوظيفي للوصول إلى المناصب القيادية، وبالتالي فإن إلزام نظام العمل للشركات والمؤسسات تحقيق نسبة توطين 75 % للوظائف القيادية سيحفز تلك الشركات والمؤسسات على سلوك نهج الشركات العملاقة وبالتالي خلق الفرص وتوفير وظائف قيادية للشباب السعودي.

ولفت الأعضاء، الجرباء، الفاضل، بن زقر، والخالدي إلى أهمية توطين القيادات في القطاع الخاص لما لذلك من عائد على الاقتصاد الوطني في الحاضر والمستقبل، مستشهدين بتجارب ناجحة في قطاعات مثل البنوك وشركات الاتصالات والسياحة والتي تقوم بتوطين القيادات وهي تشهد نمواً متزايداً من خلال القيادات السعودية الناجحة.

ويؤكد تقرير المقترح أن دخول كوادر سعودية للوظائف القيادية بشكل أوسع سيكون تأثيره على زيادة توطين الوظائف الأقل مستوى في نفس المنشأة، وسيساهم في تشجيع توظيف السعوديين بشكل أكبر في القطاع الخاص بشكل عام وفي الوظائف القيادية بشكل خاص لما فيها من تحقيق للذات والانجاز ودخل أفضل من خلال الرواتب والبدلات التي يمنحها

القطاع الخاص للقيادات المتميزة التي تحقق النجاح والربح للمنشأة، وسيسهم هذا المقترح في المستقبل القريب في زيادة التوطين في بقية المستويات الأدنى بالصورة الصحيحة لأن القيادات السعودية ستكون حريصة على تدريب وتأهيل الشباب السعودي للانخراط في العمل في القطاع الخاص. ويأتي هذا المقترح تأكيدا على قرار مجلس الشورى الصادر في منتصف رمضان عام 1436 على التقرير السنوي لوزارة "العمل والتنمية الاجتماعية" الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية –حالياً-، وينص القرار على التعاون مع الجهات ذات العلاقة، لوضع استراتيجية لتحفيز توطين الوظائف القيادية في القطاع الخاص.

ويرى أعضاء الشورى الفاضل والجرباء وبن زقر والخالدي أن التوطين الكمي للوظائف التنفيذية والعمالة لم يساهم في خفض نسبة البطالة وفق المخطط له في المبادرات والقرارات التي تنتهجها "التنمية الاجتماعية" وبالتالي سيكون تعديلهم المقترح رافداً مهما للتوطين في القطاع الخاص، مشيرين إلى قيام صندوق الموارد البشرية بإنشاء أكاديمية القيادة وبرنامج دعم توظيف السعوديين في القطاع الخاص في الرابع من شهر ربيع الأول عام 1440، كما أن وضع نسبة لتوطين الوظائف القيادية بنسبة لا تقل عن 75% سيساهم في حرص أصحاب الشركات والمؤسسات ومجالس إدارتها على وضع خطط عملية منهجية لاستقطاب وتأهيل وتوجيه طاقات الشباب والشابات السعوديين وبناء قدراتهم المهنية والفنية وبناء الخبرة لديهم في القيادة والإدارة الإستراتيجية خلال مدة زمنية محددة ومدروسة بغرض الإحلال الممنهج لهم تمهيداً للاستغناء عن نسبة كبيرة من القيادات غير السعودية خاصة غير القادرة على تبني منهج صادق وجاد في تدريب وصقل الجيل الجديد من القياديين السعوديين مع الحفاظ على نسبة 25% من القياديين غير السعوديين المشهود لهم كنموذج لأفضل الممارسات العالمية في تخصصاتهم، إضافة إلى شغفهم لنقل خبراتهم للشباب السعودي.

مجلس الوزراء : الموافقة على نظام الإثبات .. مع الحرص على تعزيز المكتسبات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 25 جماد اول 1443هـ - 29 ديسمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/766836

الموافقة على انضمام المملكة إلى اتفاقية لاهاي.

تعديل مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الزراعي بين حكومة المملكة وحكومة العراق

عقد مجلس الوزراء، جلسته اليوم ـ عبر الاتصال المرئي ـ برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله.

وفي بدء الجلسة، توجه مجلس الوزراء بالحمد والشكر لله ـ عز وجل ـ، على ما حبا به المملكة من نعمة الأمن والاستقرار، وما حملته الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1443 / 1444هـ (الموافق 2022م)، من برامج ومشروعات تهدف إلى زيادة التنمية البشرية، واستمرار النمو والتنويع الاقتصادي، والاستدامة المالية، والاهتمام بأمن وصحة المواطنين والمقيمين، وتعكس العزم على المضي قدماً في تنفيذ المبادرات والإصلاحات الاقتصادية الهيكلية لتحقيق أهداف (رؤية 2030.)

وأكد المجلس في هذا السياق، الحرص على حماية وتعزيز المكتسبات، ومواصلة العمل بكل ما لدى هذه البلاد من موارد وطاقات؛ لتحقيق الأهداف وما يتطلع إليه المواطنون من التحسين المستمر في جودة الحياة، وتطوير المرافق والخدمات، والبيئة التعليمية، ودعم خطط الإسكان، وزيادة فرص الاستثمار والتوظيف، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ورفع مستوى شفافية وكفاءة الإنفاق الحكومي؛ لتعزيز معدلات النمو والتنمية.

إثر ذلك، تناول مجلس الوزراء نتائج الزيارات الرسمية التي قام بها صاحب السمو الملكي ولي العهد ـ حفظه الله ـ لدول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومباحثاته مع أصحاب الجلالة والسمو قادة سلطنة عمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين، ودولة الكويت.

وأشاد المجلس، بما تم التوصل إليه في هذه الزيارات من اتفاقات ومبادرات، وكذا اجتماع الدورة (الثانية والأربعين) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد بمدينة الرياض من نتائج إيجابية؛ لتعزيز مسيرة العمل الخليجي والدفع به نحو آفاق أرحب، ودعم التعاون والترابط والتكامل والتنسيق في جميع الميادين، بما يحقق تطلعات مواطني دول المجلس، ووحدة الصف بين أعضائه، ويكفل ترسيخ الأمن والاستقرار والازدهار للمنطقة وشعوبها.

وأوضح معالي وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، أن مجلس الوزراء استعرض مخرجات اجتماعات لجنة المتابعة والتشاور السياسي بين المملكة وجمهورية مصر العربية، وما اشتملت عليه من توافق في الرؤى بين البلدين حيال العديد من القضايا والأزمات التي تمر بها المنطقة والعالم، والاتفاق على استمرار جهودهما لدعم أمن شعوب المنطقة واستقرارها، والتأكيد على أهمية العمل العربي المشترك، ورفضهما أي محاولات لأطراف إقليمية التدخل في شؤون الدول العربية.

وتابع المجلس، مستجدات الأحداث وتطورات الأوضاع ومجرياتها على الساحتين الإقليمية والدولية، مجدداً موقف المملكة الدائم في دعم الحكومة اليمنية، وحرصها على تحقيق الأمن والاستقرار والنماء للشعب اليمني الشقيق، ودفع الجهود كافة للتوصل إلى حل سياسي قائم على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني اليمني الشامل وقرار مجلس الأمن الدولي (2216).

وثمن مجلس الوزراء، جهود تحالف دعم الشرعية في اليمن في التصدي وإحباط محاولات مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران لاستهداف المدنيين والأعيان المدنية، وتحييد قدراتها العدائية بما يتوافق مع القانون الدولي وقواعده العرفية.

وبين معاليه أن المجلس تطرق إلى ما توليه المملكة من اهتمام بالعمل الإنساني ودعم المحتاجين في أنحاء المعمورة كافة، في ضوء تسييرها جسراً جوياً وبرياً إلى جمهورية أفغانستان يحمل مساعدات إغاثية وإنسانية وغذائية عاجلة، منوهاً بما تضمنته كلمة المملكة أمام الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوزاري لدول منظمة التعاون الإسلامي، من دعوة دول العالم والمنظمات الدولية، إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والمساعدات المستدامة لأفغانستان وشعبها الشقيق.

وعدّ مجلس الوزراء، اختيار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) الدرعية عاصمة للثقافة العربية لعام 2030، تتويجاً لمسيرتها ومكانتها التاريخية، وما تملكه من ثراء حضاري جعلها من أبرز المواقع التي تزخر بالحراك الكبير ذي الأثر الثقافي.

ووصف المجلس، انتخاب المملكة وفوزها بمقعد في مجلس المنظمة البحرية الدولية (IMO) ، ترجمةً لما يحظى به قطاع النقل البحري من دعم غير محدود من الدولة ـ رعاها الله ـ، وتقديراً لمكانة المملكة على المستوى الدولي ودورها الكبير في صناعة النقل البحري، وإسهامها في المبادرات ذات الصلة بالأمن والسلامة والبيئة البحرية.

واطّلع مجلس الوزراء، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها.
وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:
أولاً:
تفويض صاحب السمو الملكي وزير الطاقة ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب الأوغندي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية أوغندا في مجال الطاقة المتجددة، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً:

الموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية لاهاي بشأن إلغاء إلزامية المصادقة على الوثائق العمومية الأجنبية "أبوستيل"، وتفويض صاحب السمو وزير الخارجية - أو من ينيبه - باستكمال الإجراءات النظامية اللازمة لانضمام المملكة للاتفاقية المشار إليها.

ثالثاً:

تفويض معالي وزير البيئة والمياه والزراعة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب العراقي في شأن تعديل مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الزراعي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية العراق - الموافق عليها بالمرسوم الملكي رقم (م / 28) وتاريخ 9 / 3 / 1441هـ - وإعادة توقيعها، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال ما يلزم في شأنها.

رابعاً:

الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التربية والتعليم، ومذكرة تعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة الكويت.

خامساً:

الموافقة على تعديل قرار مجلس الوزراء رقم (316) وتاريخ 8 / 7 / 1436هـ، ليكون بالنص الآتي: " قصر تطبيق البند (ثانياً) من قرار مجلس الوزراء رقم (353) وتاريخ 25 / 12 / 1432هـ، المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم (197) وتاريخ 23 / 3 / 1438هـ، فيما يتعلق بالعمالة الفردية في أنشطة الزراعة والرعي وتربية الخيل وسباقاتها، على الحالات التي يزيد فيها عدد العمال في هذه الأنشطة على ستة عمال."

سادساً:

الموافقة على نظام الإثبات.

كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لوزارتي: (الحرس الوطني، والعدل)، والمؤسسة العامة للري، ومركز الملك عبدالعزيز للخيل العربية الأصيلة، والهيئة العامة للزكاة والدخل "سابقاً"، والصندوق الخيري الاجتماعي، والمركز الوطني للوثائق والمحفوظات، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

آلية جديدة لتسريع الأراضي البيضاء وتمكين الملاك من التقسيم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 25 جماد أول 1443هـ - 29 ديسمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2092445

أعلن برنامج «الأراضي البيضاء» بالتعاون مع لجنة البيع أو التأجير على الخارطة «وافي»، آلية جديدة لتسريع وتيرة تطوير الأراضي عبر مسار يُمكّن ملّاكها من اعتماد مخططات تقسيمات الأراضي السكنية الخاصة خلال 60 يوماً، بهدف زيادة المعروض العقاري السكني ورفع نسبة التملك السكني إلى 70% بحلول 2030،

ويأتي التعاون بين «وافي» والأراضي البيضاء؛ بهدف زيادة المعروض من الأراضي المطورة، وتوفير الأراضي السكنية بأسعار مناسبة، وحماية المنافسة العادلة.

وأوضح مدير عام برنامج الأراضي البيضاء وليد العبيدالله، أن آلية تسريع تطوير الأراضي تستهدف تنظيم الأعمال بين «وافي» و«الأراضي البيضاء» في ما يتعلق بتطوير الأراضي عبر مسارات محدثة لاعتماد مخططات تقسيمات الأراضي السكنية، وإصدار رخص البيع على الخارطة عند إنجاز تطوير الأرض أو بنائها خلال سنة من تاريخ صدور القرار.

من جانبه، أشار الأمين العام للجنة البيع أو التأجير على الخارطة نايف نواف الشريف، أن التكامل سيمكن ملاك الأراضي غير المطورة من الاستفادة من خدمات «وافي» لتسريع إنهاء إجراءات إصدار رخص البناء، واستخراج رخص الأمانة، والإسهام في إجراءات الفرز والفسوحات، وتمكين الملاك والمطورين العقاريين من زيادة المعروض العقاري المطور، وإصدار تراخيص مزاولة نشاط بيع الوحدات العقارية على الخارطة، والإنشاء والبناء والتطوير العقاري على الخارطة، إضافة إلى ما تتطلبه أوجه التعاون والسعي الحثيث لتحقيق الأهداف المشتركة بين «وافي» و«الأراضي البيضاء.«

يشار إلى أن رسوم الأراضي البيضاء أعلن قبل أيام بدء تطبيق المرحلة الثانية من الرسوم بالتزامن مع المرحلة الأولى لتشمل أكثر من 140 حياً سكنياً في مدينة الرياض حسب الخريطة والنطاق المعتمد، لتستهدف الأراضي المطورة لمالك واحد أو أكثر بمساحة 10 آلاف مترمربع فأكثر، أو مجموع الأراضي المطورة لمالك واحد بمساحة 10 آلاف مترمربع فأكثر في مخطط واحد معتمد ضمن النطاق العمراني المحدّد.

قانوني يكشف عن ماذا تغير عن السابق في الحقوق والواجبات في العقد الموحد لتأجير السيارات

بعد اعتبار العقد الإلكتروني سنداً تنفيذيًّا بدءاً من مطلع عام 2022م

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 25 جماد أول 1443هـ - 29 ديسمبر 2021م
https://sabq.org/RtST89

هادي العصيمي - الرياض
كشف المحامي عبدالمجيد الموسى عن ماذا تغير عن السابق والحقوق والواجبات في العقد الموحد لتأجير السيارات على كل طرف في العقد الإلكتروني الموثق.
وقال "الموسى" عبر برنامج يا هلا بقناة روتانا خليجية إن العقود السابقة لتأجير السيارات كانت على سبيل المثال المستأجر يتجه فيها لاستئجار سيارة لخمسة أيام، وبعد انتهاء مدة العقد التأجيري يتم سداد جزء من المبلغ، والمبلغ المتبقي لم يسدد.
وفي هذه الحالة يضطر صاحب مكتب التأجير للاتجاه إلى رفع دعوى قضائية؛ وبالتالي تأخذ وقتًا وإجراءات حتى يصدر الحكم، وكيف يتم الإثبات وخلافه.
وأشار "الموسى": أما الآن فقد جاء النظام الجديد بعد اعتبار العقد الموحد لتأجير السيارات سندًا تنفيذيًّا، بدءا من مطلع عام 2022م، وأُعطي الصيغة التنفيذية في العقد مكتمل الأركان وفقًا للضوابط النظامية والاشتراطات التي تنظمها الجهات المختصة؛ فيصبح بمنزلة الحكم القضائي، وفي حال لم يتم تسديد قيمة إيجار السيارة مباشرة يتوجه صاحب مكتب تأجير السيارات إلى محكمة التنفيذ لإيقاف الخدمات. والتنفيذ الجبري تضمَّن سداد المستأجر خلال خمسة أيام من التبليغ.
هذا النظام أصبح الآن يحفظ الحقوق بين مكاتب تأجير السيارات والمستخدم من خلال العقد الإلكتروني الموثق الذي ينص على تنظيم الإجراءات بما يخص تأجير السيارات بين المتعاقدين.

حماية المجتمع

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 جماد أول 1443هـ - 29 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1926568

كلمة الرياض

جاء نظام الإثبات الذي أقره مجلس الوزراء أمس الثلاثاء كأول مشروعات الأنظمة الأربعة صدوراً والتي سبق أن أعلن عنها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء (وهي: مشروع نظام

الأحوال الشخصية، ومشروع نظام المعاملات المدنية، ومشروع النظام الجزائي للعقوبات التعزيرية)، والمتوقع أن تحقق نقلة نوعية كبرى في منظومة التشريعات العدلية وترسخ مبادئ مؤسسة على مرجعيات ثابتة في العمل القضائي.
إن نظام الإثبات وما تضمنه من قواعد وأحكام تُسهم في إمكانية التنبؤ بالأحكام ورفع مستوى الشفافية والنزاهة وكفاءة أداء الأجهزة العدلية مما سينعكس إيجاباً على ضمان سلامة واستقرار تعاملات الأفراد وبيئة الأعمال على حدٍّ سواء، كما أن اشتماله لأحكام تنظم الأدلة الرقمية يؤكد مواكبته لمتطلبات مستجدات الحياة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتقنية، والتطورات الحديثة، في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والتزامات المملكة الدولية، مع الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في قوانين الإثبات، إضافة إلى الإسهام في تعزيز العدالة لحماية المجتمع والأفراد والحقوق والممتلكات.
ويستهدف نظام الإثبات ميزات عديدة فهو سيحد من جرأة البعض على الشهادة بما يخالف ظاهر الحال فمنع قبول الشهادة على التصرفات التي تزيد على 100 ألف ريال باعتبار أن عدم ثبوتها إلا بالشهادة يخالف ظاهر الحال ويخالف التوجيهات بتوثيق العقود كتابة كما يحد من المشكلات المترتبة على وجوب تزكية الشهود على كل حال.
ويساعد وجود نظام الإثبات في إمكانية التنبؤ بها بما ستعتمده المحكمة من أدلة للإثبات وما لن تعتمده كما يزيد من الثقة والاطمئنان في الالتزامات التعاقدية، إلى جانب تسريع الفصل في المنازعات.
ويمنح النظام مرونة عالية للقضاء بالاستفادة من أدلة الإثبات المعتبرة خارج المملكة ما لم تخالف النظام، وإعطاء النظام الأطراف الحق في الاتفاق على الإثبات بالطريقة التي تناسب مصالحهم، وألزم النظام القاضي بتسبيب ما يصدره من قرارات بشأن الإثبات مع مراعاة المرونة التي تتطلبها إجراءات التقاضي، كما يعزز النظام العدالة الوقائية، بوضعه قواعد محددة للإثبات، يعتمد عليها الأفراد والقطاع التجاري في توثيق العقود والتصرفات.

عام من الإنجاز في السياسة الخارجية السعودية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 25 جماد أول 1443هـ - 29 ديسمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2092449

رامي الخليفة العلي

يلملم العام 2021 أوراقه الأخيرة استعداداً للرحيل، بينما يطل علينا عام جديد، نسأل الله أن يكون عام خير على المملكة شعباً وقيادةً. ومن المفيد إجراء جردة حساب سريعة وخاطفة وبما يتسع له المجال. فقد كانت الخطوات الأولى من هذا العام مبشرة عندما استضافت المملكة العربية السعودية قمة العلا لدول مجلس التعاون الخليجي، ولعل الكلمات التي صاغها الأمير محمد بن سلمان عند استقبال الأمير تميم بن حمد لخصت بكثير من العفوية طي صفحة الخلاف الخليجي ـ الخليجي، وهذا سيكون له تأثيره الكبير على المنطقة وعلى العالم العربي برمته، وهنا تدخل العلاقات العربية ـ العربية مرحلة جديدة، باعتبار أن مجلس التعاون الخليجي يمثل الكيان الصلب المتبقي من العمل العربي المشترك، وهذا بالتأكيد انعكس على كثير من الملفات. بدأ العام بسياسة غير واقعية من الإدارة الأمريكية الجديدة، حيث كان من وعود الرئيس الأمريكي بايدن إيقاف الحرب في اليمن، ولكن دون دراية بتعقيدات الملف اليمني وتشعباته وارتباطاته الإقليمية وخصوصا مع النظام الإيراني، فكان أن رفعت وزارة الخارجية الأمريكية اسم جماعة الحوثي من المنظمات الإرهابية. في هذا الإطار قامت المملكة بطرح مبادرة لوقف إطلاق النار فرفضها الحوثي، كما فشل المبعوث الأمريكي في دفع الجماعة الإرهابية للجلوس على طاولة المفاوضات. عبر النشاط الدبلوماسي والحوار الهادئ والمتزن مع الإدارة الأمريكية الجديدة استطاعت المملكة في بداية الأمر أن تدفع بايدن وفريقه إلى التحلي بالواقعية ومن ثم أصبح هناك تفهم أكبر لمواقف المملكة، بل وصل الأمر في الأسابيع القليلة الماضية إلى تبني بعض وجهات نظر المملكة في الصراع اليمني. ما تزال واشنطن بعيدة عن الموقف المرجو من قوة عالمية يجدر أن يكون لها دور أكثر حزما. في الموقف من إيران، مدت المملكة يدها بالحوار من النظام الإيراني في العاصمة العراقية، المحادثات كانت استكشافية كما وصفت من قبل المملكة، وهي لم تؤد حتى الآن إلى تفاهمات واضحة بسبب التعنت الإيراني ولكن مجرد المفاوضات خطوة مهمة باعتبارها تكسر الجليد بين الطرفين، الكرة في الملعب الإيراني ولكنها حتى الآن لا تجيد استغلالها.

قوة إقليمية أخرى شهدت العلاقات معها بعض التطورات الإيجابية ونتحدث عن تركيا، ولكن الثقة بالرئيس التركي ليست كبيرة ولا أحد يستطيع أن يؤكد أن التغيير في مواقفه توجه إستراتيجي أم مجرد حركات بهلوانية تكتيكية، والطريقة الوحيدة أمام القيادة التركية لإثبات ذلك أن تنسجم أفعالها مع أقوالها حتى تفتح أمامها كل الأبواب، ليس فقط على مستوى القيادات بل الأهم على مستوى الشعوب، الباب فتح ولكنه ما زال مواربا بانتظار بناء الثقة التي يجب أن يقوم بها النظام التركي. أما موقف المملكة المنحاز إلى العالم العربي فما زال ثابتا مثل مساندة الحق الفلسطيني والتمسك بالمبادرة العربية، ومواجهة التنظيمات الراديكالية والمتطرفة، والانفتاح على كافة الدول العربية لإعادة اللحمة للبناء العربي. كما نجحت المملكة في بناء علاقات متوازنة على المستوى الدولي كرست المملكة كرقم صعب في المعادلات العالمية القادمة. وللحديث بقية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 25 جماد اول 1443 - 29 ديسمبر 2021م

https://www.al-madina.com/article/766536

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 جماد اول 1443هـ - 29 ديسمبر 2021م

https://www.alriyadh.com/1926662